الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

# الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا

من إعداد الطالبات:

- بكار أحلام
- شريط عزيزة

إشراف الأستاذ
د. الأسود عبد الحليم

## لجنة المناقشة

| الأسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ. د. غربي هشام | أستاذ تعليم عالي | جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | رئيسا |
| د. الأسود عبد الحليم | أستاذ تعليم عالي | جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | مشرفا ومقررا |
| أ. د. محيريق فوزي | أستاذ تعليم عالي | جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي | مناقشا |

نوقشت يوم: / /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يبلغني رضاه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله مُحَمَّد ﷺ خير من اصطفاه وعلى أله وصحبه أجمعين.

لا يطيب لي وأنا أضع اللمسات الأخير لرسالتي ألا أن أشكر الله سبحانه على كرمه وفضله وإحسانه في إتمام هذا العمل وأتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لأستاذي المشرف الأستاذ الأسود عبد الحليم لاقتراحه موضوع البحث ولما أحاطني به من توجهات ونصائح وتشجيع في كتابة البحث، ودعمه المتواصل لما كان له الأثر البالغ في الوصول إلى غايته، أسأل الله أن يجزيه عني خير جزاء مع تمنياتي له دوام الصحة والعطاء المستمر. كما أتقدم بخالص شكري للجنة المناقشة غربي هشام و محيريق فوزي لقبولهما مناقشة هذا العمل وتقيمه. كما أتقدم بشكري وتقديري إلى عمادة كلية علوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ورئاسة قسم العلوم التجارية لما أبدوه من مساعدة في توفير متطلبات إنجاز هذه الرسالة ولتوجيهاتهم السديدة خلال مدة البحث، كما أتقدم بوافر شكري إلى أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم الجارية الذين لم يبخلوا علي بإرشاداتهم القيمة وفقهم الله جميعا.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي وزميلاتي في مقاعد الدراسة أسأل الله أن يسدد خطاهم ويوفقهم. و وفاءا وعرفانا بالامتنان إلى أسرتي التي ساندتني وتحملت أعباءا كثيرة من أجل أن توفر لي الجو المناسب للدراسة والبحث.

وفي الختام ماكان لهذا البحث أن يتم لو لا عون الله سبحانه وتعالى فله الحمد أولا و أخيرا.

# الإهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

والدي الغالي رحمه الله.

أمي العزيزة أطال الله عمرها.

زوجي وأولادي الأعزاء.

جميع أخواتي وأصدقائي.

وإلى من ساندني في إنجاز هذا العمل.

بكار أحلام

# الإهداء

إلى من رباني أبي الحبيب إلى التي نذرت شبابها من أجلي ومن أجل إخوتي أمي الحبيبة، إلى أخوتي و أخواتي ، إلى رفيق دربي وسندي زوجي العزيز وأولادي، إلى صديقاتي، إلى أساتذتي وكل من قدم لي يد العون والمساعدة، أهدي إليهم جميعا جهدي المتواضع.

شريط عزيزة

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| | |
|---|---|
| الجدول 1 : يوضح نظرية القيم الدولية | 16 |
| الجدول 2 : كمية العمل ورأس المال لأزمة الإنتاج ما قيمته مليون دولار: | 20 |
| الجدول 3: التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال 2008 و2019 | 53 |
| الجدول 4: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس 2013 و2019 | 57 |

# الفهرس

# الفهرس


| | |
|---|---|
| شكر وتقدير | I |
| الإهداء | II |
| قائمة الجداول | IV |
| الفهرس | V |
| الملخص | VIII |
| مقدمة | 01 |
| **الجانب النظري** | |
| **الفصل الأول : مبادئ التجارة الخارجية** | |
| المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية | 06 |
| المطلب الاول: مراحل تطور التجارة الخارجية و أسباب قيامها | 06 |
| المطلب الثاني : مفهوم التجارة الخارجية | 09 |
| المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية | 11 |
| المبحث الثاني : التجارة الخارجية في الفكر الإقتصادي | 12 |
| المطلب الاول : النظريات الكلاسيكية | 12 |
| المطلب الثاني : النظريات نيوكلاسيكية | 18 |
| المطلب الثالث :النظريات الحديثة | 21 |
| المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها | 25 |
| المطلب الأول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية | 26 |
| المطلب الثاني : مخاطر التجارة الخارجية | 27 |
| خلاصة الفصل الأول | 30 |
| **الفصل الثاني : الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية** | |
| المبحث الأول : سياسات التجارة الخارجية | 32 |
| المطلب الأول : ماهية سياسات التجارة الخارجية | 32 |
| المطلب الثاني : أنواع سياسات التجارة الخارجية | 34 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : أدوات سياسات التجارة الخارجية | 39 |
| المبحث الثاني : أثر الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية | 42 |
| المطلب الاول : ماهية الحواجز الجمركية | 43 |
| المطلب الثاني : ماهية الحواجز غير الجمركية | 44 |
| المطلب الثالث : أثر الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية عى التجارة الخارجية | 46 |
| خلاصة الفصل الثاني | 49 |
| الجانب التطبيقي<br>الفصل الثالث : دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية مع دول شمال افريقيا | |
| المبحث الأول: الإتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول العربية | 51 |
| المطلب الأول : نبذة تاريخية عن منطقة التبادل العربي الحر | 51 |
| المطلب الثاني : التبادل التجاري بين الجزائر و دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر | 52 |
| المبحث الثاني: الإتفاقيات التجارية الثنائية الجزائرية التونسية | 54 |
| المطلب الاول : الاتفاق التجاري الجزائري تونسي | 54 |
| المطلب الثاني : التبادل التجاري بين الجزائر وتونس | 56 |
| خلاصة الفصل الثالث | 59 |
| المراجع | 60 |
| الخلاصة العامة | 64 |

**الملخص**

تلعب التجارة الخارجية دورًا هامًا في اقتصاد أي دولة، حيث توفر تداولًا مستمرًا للسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين دول العالم الخارجي التي تطبق سياسات تجارية مختلفة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ، ومنه يمكن القول أن الدولة تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات هذه التنمية الاقتصادية و أن تكون ما بين سياسة التقييد والتحرير لتخدم مصالحها العامة وحماية اقتصادها الوطني من المؤثرات الخارجية، وتستعمل لذلك حواجز جمركية كالرسوم الجمركية ،وحواجز غير جمركية كالحصص، ويختلف أثر الحواجز على الاقتصاد الوطني، ومن ثم أثره على الاقتصاد الدولي بصفة عامة، فالحواجز هي قضية مثيرة للجدل، وتختلف الآراء مع كل من الفوائد والعيوب على التجارة الخارجية. في حين يمكنهم حماية الصناعات المحلية وتعزيز الأمن القومي، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انخفاض المنافسة وارتفاع أسعار المستهلكين، من المهم على سلطات الدولة أن تزن التكاليف والفوائد بعناية قبل فرض الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها خصوصا في الآونة الأخيرة لأجل الخروج من التبعية للمحروقات والتقليل من خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، حيث قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز صادراتها خارج المحروقات في الأسواق الدولية، ومن بينها الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الجزائر وتونس، ولقد توصلت الدراسة الى ان الاتفاق التجاري الجزائري التونسي يلعب دورا إيجابيا في تسهيل وانسياب التبادل التجاري للبلدين رغم المعوقات والإجراءات غير جمركية التي تحد من زيادة فاعليته .

**Abstract:**

Any country's economy heavily relies on foreign trade, which facilitates the constant flow of goods, products, and capital between foreign countries. These countries employ various trade policies, ranging from restriction to liberalization, to serve their public interests and safeguard their national economy from external influences. They employ customs barriers like customs duties and non-tariff barriers like quotas to achieve this. The impact of barriers on the national economy varies, as does their effect on the international economy in general. Barriers are a contentious and diverse issue. Foreign trade has both advantages and disadvantages, according to opinions. While they can protect domestic industries and enhance national security, they can also lead to reduced competition and higher consumer prices. It is important for state authorities to carefully weigh the costs and benefits before imposing tariff and non-tariff barriers.

Algeria has signed several trade agreements, both bilateral and multilateral, to diversify its economy by increasing its exports beyond hydrocarbons in international markets, including bilateral trade agreements with Tunisia. The study concluded that the Algerian-Tunisian trade agreement plays a positive role in facilitating and smoothing trade exchange between the two countries, despite the obstacles and non-tariff measures that limit its increased effectiveness.

# المقدمة

**المقدمة العامة**

شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع تنمو وتتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

ولذلك تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية باعتبارها القطاع الحساس الذي يمكن من جلب سلع وخدمات مختلفة والعملة الصعبة خاصة، كما أنها تعكس وضعية اقتصاد البلد ومكانته بالنسبة لدول العالم وهذا بمدى تطور صادراته وارداته.

وشهدت التجارة الدولية نمو متسارع بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون والتكامل بينها والاندماج في النظام التجاري الدولي . عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز والعوائق التي تقع في طريق حرية التجارة، وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينات القرن الماضي والتي أدت إلى أزمة الكساد الكبير 1929، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة الدولية احدها نحو التحرير و الآخر نحو التقييد واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، ويختلف تطبيق السياسات التجارية بين الدول من دولة لأخرى.

و عرفت السنوات الأخيرة التوقيع على عدد معتبر من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف مما أدى إلى وضع القواعد الأساسية لتحرير الأسواق العالمية، ليسهم بشكل كبير في تخفيض تاريخي للحواجز (قيود) وإجراءات الحماية الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات. ولكن لا يشير انخفاض مستوى الرسوم الجمركية على امتداد تطور النظام التجاري الدولي إلى نهاية سياسات الحماية التجارية. ففي الوقت الذي عرف فيه العالم انخفاضا معتبرا في مستوى التعريفات الجمركية على حركة تبادل السلع والبضائع، تزايد عدد وأثر عوامل أخرى أكثر تقييدا للشركات المصدرة والمستوردة على حد سواء وخاصة في البلدان النامية، نذكر منها على الخصوص الحواجز أو التدابير غير

الجمركية غير التعريفية التي أصبحت مخرجا للعديد من البلدان، من أجل الالتفاف على قاعدة التبادل الحر"، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي بني عليها النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

ولقد كان للدول السائرة في طريق النمو عامة والدول المغاربية على وجه الخصوص، منذ استقلالها العديد من التجارب والمحاولات المتعاقبة من أجل تكييف سياساتها التجارية، وكان ذلك بناء على ركائز النظام الاقتصادي العالمي المبني على الاعتماد المتبادل والانفتاح التجاري، كما كان لتحرير التجارة الخارجية او عين دافعان رئيسيان ، الأول محاولة منها للاستفادة من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف، والثاني عملها بتوصيات المؤسسات النقدية والمالية الدولية، والملاحظ في كلتا الحالتين فإن التحرير التجاري لهذه الدول كان له أغراض متعددة ، وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها خصوصا في الآونة الأخيرة لأجل الخروج من التبعية للمحروقات والتقليل من خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، حيث قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز صادراتها خارج المحروقات في الأسواق الدولية.

ونظرا للمشاكل السياسية الداخلية في ليبيا وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية، لذلك تم دراسة دور هذه الاتفاقيات في التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية عموماً و الجزائرية التونسية خصوصا.

**إشكالية الدراسة**

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية كالآتي:

- ما مدى تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية، وما هي أهميتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والدولي ؟
- ماهي السياسات التجارية الدولية والأساليب المتبعة لتحقيقها؟
- ما مدى تأثير الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية؟
- فيما يتمثل دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية مع دول شمال افريقيا؟

**فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الاشكالية وتسهيل الاجابة على الاسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعد التجارة الخارجية عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس أموال بين دول العالم.

- السياسات التجارية الدولية هي اجراءات وطرق تنتهجها الدول لتحقيق أهدافها وذلك باستخدام أساليب وأدوات مناسبة.

- الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية لها أثار إيجابية وسلبية على التجارة الخارجية.

- دور الاتفاقيات التجارية في التجارة الخارجية الجزائرية مع دول شمال افريقيا هو دور ايجابي والمتمثل في تسهيل عملية التبادل التجاري.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن حصر دوافع اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- المكانة التي أصبحت تحتلها التجارة الخارجية على المستوى الوطني والدولي.

- يصب الموضوع في صلب التخصص وهو المالية والتجارة الدولية.

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى أثر الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة الخراجية.

**أهداف الدراسة:**

يمكن ذكر الأهداف المراد تحقيقها على النحو التالي:

- السعي نحو توسيع هذه المفاهيم وترسيخها.

- السعي نحو التحقق من صحة الفرضيات المصاغة من أجل الخروج بنتائج.

التعرف على السياسات المنتهجة من طرف الدولة ومدى تأثيرها في تطوير التجارة الخارجية.

**أهمية الدراسة:**

تستمد هذا الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي في ظل ظروف التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق التي بدأ يتزايد تأثير منذ انهيار النظام الاشتراكي. من شأنه أن يحول الى الوصول لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلد.

**حدود الدراسة:**

**البعد الزمني:** حيث قامت الدراسة خلال سنتي 2008 و2013 والفترة الزمنية ما بين 2019 و 2023.

**البعد المكاني:** تمت الدراسة على الاتفاقيات التجارية الجزائرية مع الدول العربية و الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الجزائر وتونس.

**منهج الدراسة:**

اتبعنا في دراستنا مجموعة من المناهج وهي:

- المنهج الوصفي: الذي من خلاله تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسيات التجارية المنتهجة.

- المنهج التاريخي: الذي من خلاله تطرقنا الي مراحل تطور التجارة الخارجية.

- المنهج التحليلي المناسب لإعطاء تصور ونظرة واضحة لمختلف جوانب الدراسة.

**صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الربط بين مختلف عناصر الموضوع.

- صعوبة التنسيق بين الاحصائيات.

- صعوبة تقدير ومناقشة نتائج الدراسة القياسية.

**خطة الدراسة:**

انطلاقا من طبيعة الموضوع والاهداف المنوط به، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

ففي الفضل الأول نتطرق الي مفاهيم التجارة الخارجية والنظريات الاقتصادية المفسرة لها والى العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها.

ونتناول في الفصل الثاني إلى مفهوم السياسات التجارية الدولية و أنواعها وكذا أدواتها، ونتطرق أيضا إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية.

وأما في الفصل الثالث تعرضنا إلى دراسة وتحليل الدور الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية الجزائرية مع الدول العربية والاتفاقيات التجارية الثنائية الجزائرية التونسية .

# الجانب النظري

# الفصل الأول:

# مبادئ التجارة الخارجية

## تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية من الدعائم الأساسية للتقدم و التطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث أصبح من المستحيل على أي دولة كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، وذلك راجع إلى احتياجات ومتطلبات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخري.

### المبحث الأول :ماهية التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي واحدة من القطاعات الحيوية لجميع الدول منذ القدم سوى كانت المتقدمة أو نامية فهي تربط بين البلدان وتسمح لها بتبادل السلع والخدمات بينها. يعتبر التبادل التجاري من الضروريات التي لا يستطيع العالم اليوم الاستغناء عنها.

### المطلب الأول :مراحل تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم وبالتحديد قبل نشوء الاقتصاد ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الاقتصاديين أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، ألفريد مارشال، جون ميرنارد كينز، سامولسون...وكثرين غيرهم.

#### الفرع الاول: لمحة تاريخية حول تطور التجارة الخارجية:

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري، حيث بدأت بمقايضة الحبوب بقراء الحيوانات وصولاً إلى ظهور العمليات النقدية والسندات في العصور الوسطى تزايدت المعاملات التجارية على مر العصور مع تحسن وسائل – النقل ونتجت الثورة الصناعية عن دفعة جديدة للتطورات التجارية، حيث ازدادت التجارة العالمية بشكل كبير منذ عام 1720 حتى 1971، حيث تضاعفت 460 مرة بمعدل نمو سنوي قدره 2.7 أصبحت التجارة الخارجية أكثر أهمية في العصور الحديثة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، حيث عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال اطلاق

اتفاقية الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (OMC) التي تهدف لتنظيم التجارة العالمية، رغم وجود اختلاف في وجهات النظر بشأن الفوائد المتوقعة من هذه المنظمة.

إحدى الأسباب التي أدت إلى زيادة التجارة الخارجية هي الاكتشافات الغير مسبوقة في مجالات النقل الاتصالات وتقنية المعلومات. يمكن ملاحظة أن الاقتصاد العالمي قد مر بمراحل مختلفة منذ العصور القديمة، حيث يرى البعض أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية بينما يعتقد آخرون أنه بدأ يتشكل خلال زمن الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مما أدى الى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد ...إلخ. وبفضل هذه التطورات. شهدت التجارة الخارجية تقدمًا كبيرًا مرتبطاً بالعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تم توسيع شبكات الطرق والموانئ بالإضافة إلى بناء الممرات المائية وتحسين وسائل الملاحة. كما شهدت شبكات السكك – الحديدية تطورًا كبيرًا عبر القارات الخمس1.

**الفرع الثاني:مراحل تطور التجارة الخارجية**

يمكن القول إن التجارة الخارجية مرت بعدة مراحل نذكرها في مايلي: 2

**أولا:المرحلة الأولى (1488–1763)**: ظهرت هذه المرحلة خلال الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين حيث فُتحت طرق تجارية جديدة نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة وتم توسيع التبادل التجاري بين القارات.

**ثانيا :المرحلة الثانية (1763–1883)**:في الجزء الثاني من القرن 01 كانت انجلترا (بريطانيا ) مركز الاقتصاد العالمي حيث زاد إنتاجها مما فتح لها مجالات لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما أدى إلى تقسيم التجارة بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ

**ثالثا :المرحلة الثالثة (1883–1980)**:مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

1- حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي،" المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2، 2011-2012، ص ص 13، 14.

2- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر، 1995، ص ص12- 19.

**رابعا :المرحلة الرابعة(1980 إلى يومنا هذا)**:هذه المرحلة تتمثل بظهور الشركات المتعددة الجنسيات وإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، مع ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، أيضا إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها بالإضافة إلى ما يترتب عنها من آثار سلبية على البيئة.

## الفرع الثالث :أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية في الآتي:

**أولا :التخصص الدولي والظروف الطبيعية:**

لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، حيث تساهم الظروف الطبيعية السائدة في بلد ما في قيام التجارة الخارجية وذلك بإنتاج نوع من السلع أو بعض المواد الأولية والتخصص في إنتاج المنتجات التي تؤهلها إليها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية بتكاليف أقل وكفاءة عالية. 1

**ثانيا :اختلاف تكاليف الإنتاج:**

يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية2 .

1- موسى نوري شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 15

2- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،1989، ص 10

**ثالثا :اختلاف الميول والأذواق:**

فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

**رابعا :توافر التكنولوجيا:**

إن الدولة إذا توفرت لديها إمكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع والابتكار، فإنها تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية لم تشهدها في الأسواق ولم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى، فتكون هذه السلع على جانب التعقيد الإنتاجي ولكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها [1]

**المطلب الثاني :مفهوم التجارة الخارجية:**

التجارة الخارجية هي الجزء الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، هذا ما أعطاها عدة تعاريف.

**أولا : تعريف التجارة الخارجية**

**التعريف الأول** :" هي أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات"[2].

من الملاحظ هو أن التعريف يقتصر على العلاقات التاريخية في الجانب الاقتصادي ويتجاهل مكونات التجارة الخارجية مما يجعله يركز فقط على الاطار العام لمفهوم التجارة الخارجية.

**التعريف الثاني** : عُرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسيات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة"[3].

يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات التي تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة الي مدخلات النتاج والهدف الرئيسي من ذلك هو تحقيق المنافع المختلفة من التبادل التجاري بين الدول.

1- موسى نوري شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 17
2- حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2002، ص 13.
3- عطا الله، علي الزبون: التجارة الخارجية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 9.

**التعريف الثالث** : أيضا هي تلك العمليات التجارية الخارجية في أشكالها الثلاثة المتمثلة في تداول السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي تحدث بين أفراد يعيشون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية يقيمون في وحدات سياسية مختلفة [1]، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية في النقاط التالية:[2]

- تبادل السلع القابلة للاستهلاك والإنتاج والمواد الخام والمصنعة جزئيًا.
- تبادل الخدمات التي تشمل خدمات النقل والتأمين والشحن والسياحة...
- تبادل النقود تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل وتشمل أيضا القروض الدولية.
- تبادل عناصر العمل بما في ذلك القوى العاملة والهجرة.

الملاحظ من خلال التعريف أنه أدخل تبادل النقود والمتمثلة في حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار.

يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المبادلات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المعمول بها والمطبقة من طرف كل دولة.

**ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:**

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يمكن لهذا الدور تحديد ملامح الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى. يتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في عدة مجالات:

**أولا: المجال الاقتصادي:**

- تعمل على تصريف فائض الإنتاج خارج السوق المحلية، مما يعزز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تسهم في توفير السلع والخدمات بتكلفة منخفضة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.
- تعزز الاستثمار وتعمل على بناء البنى التحتية في الدول النامية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية[3].
- تعكس قدرة الدول على التنافسية في السوق العالمية وتسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة الضرورية لتعزيز التنمية الشاملة.

1- جمال، جويدان الجميل :التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص11
2- موسى، سعيد مطر وآخرون :التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص .ص:13-14
3- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص343

**ثانيا: المجال الاجتماعي:**

- تساهم في زيادة رفاهية الأفراد وتوفير اختيارات أوسع في مجال الاستهلاك.
- تحدث تغييرات اجتماعية نتيجة للتغيرات الاقتصادية.
- تمكن من الاستفادة من التقنيات الحديثة بتكلفة مناسبة.

**ثالثا: المجال السياسي:**

- تسهم في تعزيز البنية الدفاعية من خلال استيراد التكنولوجيا الحديثة.
- تسهم في تعزيز الأمن القومي للدول
- وبذلك تكون استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[1] .

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في عمليتي الاستيراد والتصدير. يتطلب الاستيراد تخطيطًا ووضع سياسات محكمة لشراء منتجات متنوعة بتكاليف متنوعة لضمان المنافسة وتلبية الاحتياجات الاقتصادية. أما التصدير فيشمل تسويق السلع والخدمات للبلدان الأجنبية للحصول على العملات الصعبة، ويعكس قدرة المؤسسات على التكيف والمنافسة في البيئات الخارجية.

**المطلب الثالث :أهداف التجارة الخارجية:**

تعتمد معظم الدول على التجارة الخارجية لتلبية احتياجاتها فليس هناك دولة مكتفية ذاتيا ولا تحتاج للاستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول إلى استيراد السلع والخدمات لإشباع احتياجات مواطنيها بينما تحتاج للتصدير لزيادة إنتاجها القومي الإجمالي وتحقيق التنمية ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي: [2]

تلعب دورًا هامًا في تعزيز النفوذ الاقتصادي،فهي تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.

---

1- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 38

2- .رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16

- تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية من خلال توازن أسعار عوامل الإنتاج وأيضا تزيد من الدخل الفعلي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية كما تعمل على تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة.
- تعمل التجارة الخارجية على دعم الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية التي تتميز بها الدولة بميزة نسبية وكذا كفاءة استخدام مواردها سواء عمالة أو موارد طبيعية.
- الحصول على الموارد الأولية والمنتجات نصف المصنعة التي تحتاج إليها الدولة ومن ثم سد حاجاته بشكل عام بالإضافة إلى الاستفادة من نقل الخبرات بين الدول لتحقيق التطور الاقتصادي.

## المبحث الثاني :التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي:

إن قيام التجارة الخارجية راجع في الأساس إلى وجود تباين في عدة عوامل بين الدول، ومن بينها وفرة أو ندرة العوامل الطبيعية إلى غير ذلك من العوامل مما جعل هناك عدة آراء ونظريات لتفسيرها، وتشتمل على كل من النظريات التقليدية والنظريات النيوكلاسيكية والحديثة.

### المطلب الأول :النظريات الكلاسيكية

قام الفكر الكلاسيكي للتجارة الخارجية في بداية القرن الثامن عشر كرد فعل على أفكار التجاريين التي سادت حتى بداية القرن الثامن عشر والتي أدت إلى العديد من المشاكل حيث بدأت الأفكار الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية في التطور على أيدي مجموعة من الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل :آدم سميث، دافيد ريكاردو، هابل ر وجون ستيوارت ميل...الخ.

#### الفرع الأول :الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية:

قامت النظرية الكلاسيكية على عدة افتراضات نذكر منها:

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين فقط من عوامل الإنتاج.
- عدم وجود تكاليف نقل بين الدول.
- حرية التجارة، حيث يفترض عدم وجود أي نوع من القيود على عمليات التبادل التجاري بين الدول(قيد جمركي وحصص المستوردين[1] ).

**أولا :نظرية الميزة المطلقة:**

قام آدم سميث (ADAM SMITH) في كتابه" ثورة الأمم "باستعراض فوائد حرية التجارة حيث قامت هذه النظرية على ذات المنطق الذي يحكم الإنتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم للعمل الدولي بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة عن غيرها من الدول. [2]

كما ركز" آدم سميث "على أهمية التجارة الخارجية الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، وحسب ما يرى فإن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة[3] .

- **أما الفرضيات التي استندت إليها نظرية الميزة المطلقة هي:** [4]

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو بمجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون.
- أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل.
- أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.
- أن آلية السوق والمنافسة داخل الاقتصاد تتضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع.
- أنها لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة عدم وجود ميزة مطلقة للدول في إنتاج السلعتين،في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين.
- لا يرى" آدم سميث "داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ العمل والتخصص بهذا تركت النظرية وأدت إلى ظهور نظرية الميزة النسبية ل " دافيد ريكاردو."

---

1- عبد الرحمن يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 10،11

2- رضا عبد السلام،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2010، ص 37

3- خالد محمد السواعي،"التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن 2010، ص68

4- حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص34

**ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي: [1]**

**ثانيا :نظرية النفقات أو الميزة النسبية" دافيد ريكاردو: (DAVID RICARDO) "**

تقوم هذه النظرية في الأساس على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، ولقد طرح" ريكاردو "ظاهرة أن أحد الدولتين لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنت اج أي من السلعتين أو المنتجين محل التبادل، إلا أنها بإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد يكون أكثر كفاءة من البلد الآخر في إنتاج السلعتين، ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل، ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الخارجية سوف يكون أكبر إذا تخصص بإنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي تتميز فيها نسبيا. [2]

- **وقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها: [3]**

- وجود دولتين وقدرة عناصر الإنتاج على التنقل بسهولة داخل الدولة الواحدة وليس بين الدول.
- التجارة تتم بمقايضة سلعة أخرى أي عدم وجود أداة نقدية.
- لا يوجد خلل في ميزان المدفوعات.
- قيمة السلعة تقدر بكمية العمل اللازم لإنتاجها.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- المنافسة الكاملة.

---

1- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص07

2- أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي،"الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2007، ص70

3- نفس المرجع السابق، ص 71

- **ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من بينها ما يلي:** [1]

- صعوبة التعرف على النفقات الخاصة بالسلع التي يتداولها.
- اعتماد هذه النظرية على نظرية القيمة في العمل التي تحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها.
- عدم رغبة بعض المنتجين في تحويل عناصر الإنتاج إلى السلع لعدم رغبتهم في المخاطرة ويكتفون بمعدل ربح مستقر ومضمون.

**ثالثا :نظرية القيم الدولية" جون ستيوارت ميل:(John StuartMill) "**

تنسب هذه النظرية إلى" جون ستيوارت ميل "و قام باستكمال النقص في نظرية" ريكاردو "حيث حاول" جون ستيوارت "البحث في العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، وقد أوضح أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدول الأخرى، أو يطلق عليها المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين، و معنى ذلك أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة أن طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من انتفاعها من التجارة الخارجية بسبب ازدياد وارداتها مع هذه الدولة و العكس، و يتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب و عرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي. [2]

ويمكن توضيح نظرية القيم الدولية من خلال الجدول الآتي:

---

1- حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص58

2- حسن خلف فليح،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر الطبعة الثانية، الأردن، ص56

**جدول 1 :يوضح نظرية القيم الدولية**

| كمية العمل المستخدمة في إنتاج السلعتين | الدولة | الناتج الكلي من السلعة | |
|---|---|---|---|
| | | الأحذية | الملابس |
| 300 يوم | البرتغال | 100 | 75 |
| 300 يوم | إنجلترا | 50 | 60 |

**المصدر** :حمدي عبد العظيم،"اقتصاديات التجارة الخارجية"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص **64**

حسب أفكار" ميل "وحسب الجدول أعلاه، فإن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ومع ذلك يمكن قيام تبادل بين الدولتين وفق الميزة النسبية، حيث يظهر أن الدولة الأولى تتميز في إنتاج الأحذية أما إنجلترا فتتميز نسبيا في إنتاج الملابس أكثر من الأحذية، وهكذا تتخصص الدولة الأولى في إنتاج الأحذية والثانية في إنتاج الملابس.

فبالنسبة لشروط التبادل الممكنة، نجد أن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها في البرتغال مقابل 21 وحدة من الملابس، أما إنجلترا فإن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها مقابل 120وحدة ملابس، ومن الواضح أن البرتغال تستفيد من التجارة إذا تحصلت مقابل 100وحدة ومن أحذية على ما يزيد عن 75 وحدة ملابس أما إنجلترا فيمكنها أن تستفيد من التجارة إذا حصلت على 100 وحدة أحذية مقابل التخلي عن 120وحدة ملابس وبذلك تكون حدود التبادل المفيد للدولتين كما يلي: [1]

75 وحدة ملابس

120وحدة ملابس

1- حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر1996، ص61

والحصول على الربح الأكبر من التجارة الخارجية حسب هذه النظرية مرتبط بعاملين هما:

- **حجم الطلب في كل من الدولتين** :حسب المثال السابق إذا استطاعت البرتغال الحصول على 120 وحدة من الملابس مقابل تصديرها 100 وحدة من الأحذية فقد حققت أكبر ربح من التجارة مع إنجلترا، ولكن إذا كانت إنجلترا أساسا ترغب في استيراد كمية أقل من الأحذية وكان طلب البرتغال على سلع إنجلترا كبيرا ومتزايدا، فإن شروط التبادل ستكون لصالح إنجلترا وضد البرتغال.
- **مرونة الطلب في كل من الدولتين** :مرونة الطلب هي تغيير حجم الطلب نتيجة لتغيير قيمة السلعة، وحسب المثال السابق عندما كان طلب البرتغال على سلع إنجلترا أكبر وهدد بتدهور معدل التبادل، كان من الممكن أن تغرق، ممثلة في المستهلكين أو المستوردين تماما عن استهلاك كميات كبيرة من واردات إنجلترا لأن قيمة ما يدفعونه مقابل حجم معين من السلع المستوردة كلما كان كبيرا كلما اتجه الوضع نحو التوازن ونحو استعادة معدل التبادل السابق.

**الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:**

وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي: [1]

1- ركزت النظرية على الربح الناتج من التجارة الخارجية دون توضيح نمط التجارة الخارجية ولم تقدم إطار ديناميكيا لكيفية قيام التجارة بين دولتين بعيدا عن اعتبارات الأرباح والخسائر.

2- افترضت النظرية أن العمل وحده هو عنصر الإنتاج الذي يحدد القيمة، ويعني ذلك افتراض النظرية لقلة أهمية رأس المال وأيضا عدم أهمية عنصر الأرض في تحديد قيمة السلع المتبادلة.

3- لم تحدد النظرية أسباب اختلاف نفقة الإنتاج النسبية والمطلقة من دولة إلى أخرى وأهملت بذلك الجوانب الفنية والمترتبة على الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم وظروف المنافسة في السوق العالمية.

---

1- سامي خليل، الاقتصاد الدولي دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2001، ص ص71 ،70

**المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية:**

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إلا أنها لم تتعرض للأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي السويدي" أولين" وإن كان قد اعتمد على أفكار موطنه هكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية بنظرية" هكشر-ولين."

**أولا :الافتراضات التي بنيت عليها الفرضية:**

1- التكنولوجيا المتاحة لإنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد.

2- أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الخارجية أي تغير في هذه الأذواق التي تختلف كثيرا من بلد لآخر.

3- نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة[1]

**ثانيا :نظرية" هكشر و أولين( "النظرية النسبية لعوامل الإنتاج:)**

توصل كل من" هكشر و أولين (HUCHER & OLIN) "إلى استنتاج مفاده أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول، فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل و أخرى في عنصر الأرض و أخرى في عنصر رأس المال و التكنولوجيا، و قد استند" هكشر و أولين "في تفسيره لهذه الاختلافات في الموارد و ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها تجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا، و التي لها وفرة في رأس المال و التكنولوجيا العالية يكون سعر رأس المال و هذه التكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، و بالتالي فالسلع التي تتوفر على هذا العامل و نفس الشيء بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف و التكنولوجيا العالية الدقة، ستكون أرخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى. [2]

---

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص10.

2- جمال جويدان الجمل،"التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص14، 10.

- **ومن بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية" هكشر و أولين "هي:** [1]

1- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، ويؤدي الأخذ بهذه القروض إلى قيام النموذج باستبعاد صورة المنافسة الاحتكارية التي تقوم بتنظيم أسواق الإنتاج والاستهلاك.

2- جانس دول الإنتاج، فإن هذا النموذج يشير إلى أنه في حالة زيادة المدخلات في إنتاج سلعة ما بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.

3- يركز نموذج" هكشر و أولين "اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الخارجية في المنتجات تامة الصنع دون مراعاة السلع الوسيطية أو السلع الاستثمارية.

- **أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيمكن حصرها فيما يلي:** [2]

1-اهتمام النظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطلب واعتمدت على الطابع الستاتيكي في التحليل وعلى الرغم من أن الواقع يتطور بشكل ديناميكي.

2-تجاهلت النظرية اختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الإنتاج ومن الأخطاء التي تعاب عليها في قياس درجة الوفرة أو الندرة لعامل التقدم التكنولوجي.

**ثالثا:لغز ليونتيف:**

من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية" هكشر و أولين "تلك المحاولة التي قام بها" ليونتيف "حيث قام فيها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947وتم تلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي: [3]

---

1- أشرف العدلي،"التجارة الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص77 .

2- كامل بكري،"الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص47 .

3- عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، مصر 1992، ص 48.

**جدول 2 : كمية العمل ورأس المال لأزمة الإنتاج ما قيمته مليون دولار:**

| إنتاج ما قيمته مليون دولار من الاحتياجات من عنصري | الصادرات | السلع المنافسة للواردات |
|---|---|---|
| رأس المال (بالدولار بأسعار**1947** ) | 71550780 | 2091339 |
| العمل (بالعامل في السنة) | 182313 | 1701004 |
| رأس المال بالنسبة لكل عامل (آلف دولار) | 14 | 18 |

المصدر :عبد الخالق جودة،"الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص48.

يبين هذا الجدول أن إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2.6 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 182 آلف عامل وإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 170 آلف عامل، وعلى ذلك كل وحدة الصادرات تحتاج إلى ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

البيانات في الجدول توضح أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل وإن السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال. [1]

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،"أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص ص106 ،107

**رابعا :الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:**

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية في الآتي: [1]

1- تفتقر النظرية النيوكلاسيكية إلى توضيح ديناميكية التطور بسبب طابعها السكوني، فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.

2- تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي فيصدر البلد المنتوج الذي فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن أن يستورد بلد ما منتج لا يصنع محليا كما قد يستورد منتج ينتجه لكن بنفس المواصفات.

3- تفترض النيوكلاسيك تطابق أذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالإنتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على المنتوج ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام.

**المطلب الثالث :النظريات الحديثة:**

بعد التحليل النقدي للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، ظهرت النظريات الحديثة التي تشير إلى أن الأسواق تعمل في ظل منافسة محدودة وقدرة على التحكم في عناصر الإنتاج.

**أولا :نظرية تشابه الطلب( الأذواق):**

يعتبر الاقتصادي السويدي" ليندر (STAINS LINDER) "من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الخارجية ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير" ليندر "للتجارة هو نفس تفسير" هكشر و أولين "أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة فطبقا لليندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذ لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق الداخلية. وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفاصيل أو تشابه الطلب قدمها ليندر فيما يلي: "يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب."

1- نور الهدى بالحاج،"أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر (2009/2000)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014، ص28

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب المحلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها حيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة لها سوق محلي فإن هذا الغرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدولة تكون مقصورة على تلك السلع التي تتواجد في السوق المحلي لها.

و يعود السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أو لا افتراض المعرفة غير الكاملة و عدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يزيد من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيء، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي و خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة، يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وأن كانت في حاجة إلى تعديل و ذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج و المستهلك القريب منه بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، و من البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق الاختياري يتم بأسواق خارجية [1]

**ثانيا :دورة حياة المنتج:**

قدم كل من" ريمون فيرنون وهيوش (RAYNOND VERNON & HERSH) "النظرية المسماة بدورة حياة المنتج سنة 1996 في التجارة الخارجية والاستثمار، حيث تعتبر أساس قيام التجارة الخارجية وتقوم بفهم الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن بالاعتماد على أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة حياة المنتج المتاحة والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية [2].

1- أحلام أوصيف، ريمة قادر،"آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر-دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي( وكالة الوادي")، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945قالمة، الجزائر، 2018-2019،ص13

2- حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص 82

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم" دورة حياة المنتج."

وقد قسم كل من" فيرنون "و" هيرش "مراحل حياة المنتج إلى: [1]

**1-مرحلة المنتج الجديد** :تعتمد هذه المرحلة على أنشطة البحوث والتطوير من أجل خلق منتج جديد، وتتوقف هذه الأنشطة على توفر بعض الشروط، من أهمها وجود سوق داخلي يستطيع استيعاب المنتجات الجديدة، وفتح المجال لاستخدام أحدث الطرق والوسائل الفنية للإنتاج بالإضافة إلى ضرورة توفر طاقة تكنولوجية.

**2-مرحلة التطور والنمو** :يتم تصدير المنتج من طرف المؤسسة المبتكرة التي تحتكر إنتاج هذا المنتج وتقوم بتصديره نحو الخارج، وفي هذه المرحلة وبمرور الوقت يرتفع الطلب بوتيرة معتبرة ويصبح أكثر مرونة للأسعار، وتسعى المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار لنفسها.

**3-مرحلة النضج** :في هذه المرحلة تنشر تقنيات وطرق و أساليب إنتاج هذا المنتج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، أي إنتاج المنتج لا يبقى مقتصرا على المؤسسة المخترعة فقط.

**4-مرحلة التراجع** :وهي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط والسوق معروف بشكل جيد، حيث يصبح الإنتاج في الخارج أكثر مردودية ويتحول المنتجون في الخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق البلد الأصلي (المخترع)، وذلك لتوفر اليد العاملة وبأجور منخفضة، مما يؤدي إلى بدأ عملية استيراد البلد المخترع للمنتج وتحويله إلى إنتاج منتجات أخرى.

1- سامي عفيفي حاتم،"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر،2005، ص ص92.93

**ثالثا :نموذج المنافسة الغير تامة:**

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الخارجية بهذه الهياكل. ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصيغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الخارجية، الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في الدول الصناعية مختلفة أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا في نفس المنتج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، هذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض في تكلفة إنتاج الوحدة.

**رابعا :نموذج اقتصاديات الحجم:**

نعني باقتصاديات الحجم وفرات الإنتاج الكبيرة، و هي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير، و عن أحد فروض نموذج" هكشر و أولين "هو أن كلا السلعتين إنما تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم فإن التجارة الخارجية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى و لو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، هذا النوع من التجارة لم يشرحه" هكشر و أولين "حيث أن زيادة عائد الحجم إنما تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أو عوامل الإنتاج و معنى ذلك أنه لو ضاعفنا جميع المدخلات فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكبر من الضعف و ذلك لأن زيادة عائد الحجم تحدث لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقسيما للعمل و تخصصا أكبر يصبح ممكنا، بمعنى أن كل عامل يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. [1]

1- أحلام أوصيف، ريمة قادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14

**خامسا :نموذج الفجوة التكنولوجية:**

يركز هذا النموذج في تفسير التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتطورة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات بنفقة إنتاجية أقل وهذا يؤدي إلى اكتساب مزايا نسبية لهذه الحركة إذن فالاختلاف الدولي في المستويات التكنولوجية يحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة. [1]

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود: [2]

**1-فجوة الطلب** :وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.

**2-فجوة التقليد** :وهي تلك الفترة الفاصلة بين بداية إنتاج المنتج الجديد في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجه في الخارج.

**المبحث الثالث :العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ومخاطرها:**

في عالم اليوم، يعتبر تباين المنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أمراً مسلماً به. ومع ذلك، فإن الدول لا يمكنها العيش في عزلة اقتصادية. يجب على الدول أن تختار بين الانغلاق على نفسها اقتصاديا أو الانفتاح على العالم الخارجي لتطوير مواردها الاقتصادية. إن الاعتماد على العزلة لا يمكن للدول أن يصل بعيداً، حيث يحتاج كل دولة إلى تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى. هذا يعني أنه يجب على الدول تخصص الإنتاج والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق التطور الاقتصادي.

1- يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2009، ص84

2- حسن خلف فيلح، مرجع سبق ذكره، ص87

**المطلب الأول :العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:**

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية، ومن أهم هذه العوامل هي [1]:

**أولا :انتقال الأيدي العاملة:**

هناك بعض العناصر التي تؤثر على انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى مما يؤثر في التجارة الخارجية، والتي يمكن حصرها في الأتي:

-تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

-الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

-العوامل السياسية كالحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر على القدرة الشرائية.

**ثانيا :رأس المال:**

يعتبر رأس المال أيضا من بين العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية، ويشمل:

-سعر الفائدة الحقيقي أي انتقال رأس الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

سعر الخصم حيث إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

-سعر الصرف حيث رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يزيد الطلب عليه من الدول الأخرى، ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

1- وهيبة صوطة، راوية قالمي،"آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة للفترة ( 2010-2016)،")، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر،-2018 2017، ص ص07،08

**ثالثا :التكنولوجيا:**

ساهمت التكنولوجيا الحديثة و المتطورة في التأثير على التجارة الخارجية، من كل جوانبها حيث أن اختراع آلات جديدة يساهم في الإنتاج و التغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة، و يوفر الجهد، التكاليف، الوقت و الجودة و بالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، و من ثم تصريف الفائض من الإنتاج للخارج، أيضا استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسويق المنتجات عالميا، كلها عوامل مؤثرة على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، والتجمعات الجهوية، وكذا المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت هي الأخرى على التجارة الخارجي.

**المطلب الثاني :مخاطر التجارة الخارجية:**

النشاطات الاقتصادية المتزايدة التي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر ويمكن تعريف الخطر بأنه خسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير، هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتقاعدين فقط بل كذلك الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدين وفيما يلي أهمها: [1]

**أولا:خطر عدم التسديد:**

هو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتين:

**1-خطر العجز البسيط** :هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى" الأجل المشكل للكارثة "وهي عادة ستة أشهر هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهة لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

**2-خطر عدم القدرة على الوفاء** :راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشترى حيث لا يمكن له تنفيذ التزاماته وهذا يكون في حالة الاعتراف قانونيا بإفلاس المشتري.

1- مكناسي فاطمة الزهراء، عمير إيمان "الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية " دراسة حالة الاعتماد المستندي – بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة قالمة 821، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، **جامعة 8 ماي 1945 قالمة** الجزائر 2020-2021، ص ص32-33-34.

**ثانيا:خطر الصرف:**

يعرف بأنه الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة ال وطنية ويترجم خطر الصرف بإحدى الحالين إما ربح أو خسارة مخاطر الصرف المقصودة هي بالطبع خسارة سعر الصرف التي يتعوض لها كل من المصدر والمستورد.

**1-خطر الصرف بالنسبة للمستورد** :المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

**2-خطر الصرف بالنسبة للمصدر** :يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية فإذا انخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الاتفاق عليها، وبالتالي ستتحمل خسارة الصرف.

**ثالثا:الخطر الاقتصادي:**

هو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

**رابعا :الخطر السياسي:**

هو بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ويغطي مجالا واسعا مثل:

**1-عجز المدين العمومي** :في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة تضم معها المؤسسات العمومية وهيئات الدولة والجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى، هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الاستحقاق دون سبب حقيقي.

**2-خطر الكوارث** :تنقسم عادة إلى فئتين الناتجة من أعمال الإنسان(الفيضانات، الزلازل، البراكين ...الخ)، وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة.

**3-قرارات حكومية** :يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد ومن بين هذه القرارات:

-نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.

-إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.

-رفض التعامل مع بلد معين.

**3-خطر عدم التحويل** :يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها ويكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

**خلاصة الفصل الأول :**

تلعب التجارة الخارجية دورًا هامًا في اقتصاد أي دولة، حيث توفر تداولًا مستمرًا للسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة وخارجها. هناك عدة نظريات تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، بما في ذلك اختلاف التكاليف المطلقة والنسبية، والميزة النسبية للتطور في المعاملات الاقتصادية، وتماثل الأذواق لدى المستهلكين. النظرية الحديثة تربط ظهور التجارة الخارجية بالمنافسة الاحتكارية. تسيير وتنظيم التجارة الخارجية يعتمدان على مجموعة من الأساليب والسياسات التي تختلف من دولة إلى أخرى، وتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في كل دولة.

# الفصل الثاني: الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية

**تمهيد**

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى كل المذاهب التي تهم التجارة الدولية والمتمثلة في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وإلى تلك الأفكار والنظريات التي هي مجال علم الاقتصاد ليست ببعيدة عما يحدث في الواقع العملي، فقد انعكست إلى سياسات اقتصادية، وأمام حتمية التبادل التجاري الدولي كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره وقد أطلق على هذه الإجراءات بالسياسات التجارية والتي تسعى كل دولة من خلال السياسة التجارية التي تنتهجها إلى تحقيق أهدافها وذلك باستخدام أساليب وأدوات لبلوغ تلك الأهداف، ويمكن تقسيم أدوات السياسة التجارية إلى أدوات أو حواجز جمركية و أدوات أو حواجز غير جمركية والتي يمكن أن يكون لهذه الحواجز آثار إيجابية وسلبية على التجارة الخارجية.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين والمتمثلين فيما يلي:

**المبحث الأول: سياسات التجارة الخارجية**

**المبحث الثاني: الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية**

## المبحث الأول: سياسات التجارة الخارجية:

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى مجموعة من الإجراءات التي تتخذها سلطات الدولة لتحقيق أهداف معينة ويطلق على هذه الإجراءات بالسياسات التجارية. ومن ذلك يتضح أن السياسة التجارية لها محوران المحور الأول يتمثل في الأهداف التي تسعى هذه السياسة لتحقيقها والمحور الثاني يتمثل في الأدوات التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف.

### المطلب الأول: ماهية سياسات التجارة الخارجية

نتناول من خلال هذا المطلب تعريف لسياسة التجارة الخارجية وأهم أهدافها

#### الفرع الأول: تعريف السياسات التجارية

تعرف السياسة التجارية " مجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في دول العالم المتقدمة و النامية، وتهدف إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية[1]" .

وتعرف السياسات التجارية أيضا على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[2] ".

و يمكن تعريف السياسات التجارية تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على حجم ونوعية الصادرات والواردات باستخدام أدوات مناسبة لتحقيق أهداف معينة.

#### الفرع الثاني :أهداف سياسات التجارة الخارجية

تختلف أهداف السياسة الجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة سياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها.

---

1- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص23.

2- عبد الحميد عبد المطلب،"السياسات الاقتصادية على مستوى تحليل جزئي"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص124.

**أولا: الأهداف الاقتصادية:**

تتمثل الأهداف الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية في النقاط التالية:1

**1-العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات:**

تعاني غالبية دول العالم من العجز في ميزان مدفوعات لذلك كان لابد من تدخل الدولة بمجموعة من السياسات التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات بهدف تقليل العجز في الميزان المدفوعات.

**2- زيادة موارد الدولة :**

وذلك من خلال وضع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ذلك إمكانية دعم الصادرات للحصول على موارد بالنقد الأجنبي، كما تحصل الحكومة على موارد مالية من خلال فرض رسوم الجمركية على الواردات وفي بعض الأحيان على الصادرات، مما يعد مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

**3-حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية:**

وذلك بفرض قيود على السلع الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي وقد تصل تلك القيود إلى الحد من الاستيراد، مع ملاحظة أن قدرة الحكومات على فرض مثل هذه القيود قد تراجعت نتيجة تحرير التجارة والعولمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية هو حماية الصناعات الوليدة ولفترة زمنية لا تتعدى 8 سنوات.

**4- دعم الصادرات :**

من السياسات التجارية التي تتبعها العديد من الدول ما يسمى بسياسة دعم الصادرات والتي من خلالها تعطي الحكومة المصدرين دعما ماليا على ما يقوموا بتصديره بهدف زيادة قدرتهم على المنافسة خارجيا.

1- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص312.

**ثانيا: الأهداف الاجتماعية:**

تتمثل الأهداف الاجتماعية في الآتي: [1]

**1-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:** كمصالح المزارعين والمنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية، في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

**2- إعادة توزيع الدخل الوطني** : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ من بين ما تلجأ إليه، إلى أدوات السياسة التجارية لتحقق هذا الهدف. عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل. ففرض رسوم جمركية أو تطبق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل القومي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل.

**ثالثا: الأهداف السياسية والاستراتيجية** [2] :

من بين الأهداف السياسية والاستراتيجية لسياسة التجارة الخارجية العمل على توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية أي توفير أكبر قدر من الاستقلال، كما تهدف أيضا إلى تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي والعمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

**المطلب الثاني:أنواع السياسات التجارة الخارجية:**

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والاجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية، ومنه نميز سياستين للتجارة الدولية [3] .

1- جودة عبدالخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص19.
2- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص123.
3- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص107.

**الفرع الأول :سياسة تقييد التجارة( الحماية التجارية)**

يطلق عليها سياسة الحماية التجارة الدولية، و هي تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ القرارات والتشريعات واتخاذ اجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها من المنافسة الأجنبية. ودعا أنصار مبدأ الحماية إلى تقييد التبادل مع الخارج، لا سيما تيار الاستيراد، مدعمة موقفهم بذرائع وحجج ذات طابع اقتصادي وغير اقتصادي 1.

**أولا: الحجج الاقتصادية** :من أهمها:

**1-حماية الصناعات الناشئة** :مضمونها أن نفقات أي صناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة ومن ثم يجب حمايتها حتى تزدهر وتنمو وتنخفض نفقات صناعتها، وتتمتع الدولة ذاتها بمزايا التصنيع وعندئذ يمكن للدولة إزالة الحماية عندها دون تعرضها لضرر، والذي يشجع الدولة على نمو صناعتها المحلية هو فرض قيود على الواردات الأجنبية المماثلة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلع المستوردة وبذلك تستطيع الصناعة الناشئة تسويق منتجاتها بثمن يغطي تكاليفها حتى تتمكن من النمو وإيجاد سوق لإنتاجها. 2

**2-الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات** : حيث تلجأ الكثير من الدول وخصوصا النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخزينة من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات بعض السلع. 3

**3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:** يقصد بالإغراق " بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج4.

1- السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص173.

2- مصطفى رشيد شيخة، المعاملات الاقتصادية الدولية :دراسة الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص.73

3- جاسم محمد منصور، التجارة الخارجية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص127.

4- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي :نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 117.

**4-زيادة فرص العمل و جذب رؤوس الأموال الأجنبية** :تعمل سياسة تقييد التجارة الخارجية على تشجيع الشركات الأجنبية لإنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عدد الرسوم الجمركية المفروضة، فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها، فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل و بالتالي رفع معدل الربح الاستثماري في هذه الصناعة، و يترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي و استجاباته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع، و على ذلك فالحماية تزيد من الثروة الوطنية من ثم الدخل الوطني. كما تعمل أيضا سياسة التقييد على زيادة نسب العمالة مما يؤدي إلى تقليل البطالة، وذلك لأن فرض التقييد يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية. [1]

**ثانيا: الحجج غير الاقتصادية** : وتنقسم إلى: [2]

**1- حجة الدفاع و الأمن** : وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأتي لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبيرالية في الفكر الاقتصادي، أعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول" الدفاع أكثر أهمية من الثروة ."فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها .

**2- حجة المحافظة على الطابع الوطني و تجنب التبعية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية .واذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزة نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية .وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية .فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها، فالتبعية قائمة للصادرات و الواردات معا.

---

1- جاسم محمد منصور، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص128.

2- مصطفى رشيد شيخة، المعاملات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص68.

**الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية:**

إن سياسة حرية التجارة تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وترك الحرية لعوامل الإنتاج لتوزع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية.وسياسات حرية التجارة، هي عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية النظرية الاقتصادية، والتي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والمنافسة تتضمن بذاتها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .والكفاءة الاقتصادية بدورها تحقق الحد الأدنى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد و الجودة المرتفعة للسلعة، والإنتاجية المرتفعة بالنسبة للمشروعات و الصناعة، أما العدالة الاجتماعية فهي تحقق بتوافر الثمن العادل المنخفض والتنافس واتساع نطاق الاختيار وتوافر البدائل للمستهلك .وتحقيق التجارة العادلة بين المشروعات، والبقاء للأصلح والأكفاء [1] .

ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على عدة حجج و أهمها:

**1-منافع التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل:**[2]

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، و متعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم. إن تحرير التجارة من كل القيود، يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد و المهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، والاستفادة من الفروق والمها ا رت الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة.

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، المرجع السابق ص46.

2- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي المرجع السابق، ص 280.

**2- منافع المنافسة** [1] :

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة .

**3- الحرية تشجع التقدم الفني:** [2]

حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة و تنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية و التكنولوجية. وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان .ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخر.

**4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات** [3] :

فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك .إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأه، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات و الاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني.

---

1- محمود يونس، علي نجار، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 165.

2- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص304

3- كامل البكري, الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل , الدار الجامعية للنشر و التوزيع , الإسكندرية , مصر, 2000 , ص 85

**المطلب الثالث :أدوات سياسة التجارة الخارجية**

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تنظم تجارتها الخارجية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

**الفرع الأول :الوسائل السعرية:**

وهي التي تؤثر على تيار التبادل الخارجي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات الواردات وتشمل:

**أولا: الضرائب و الرسوم الجمركية** :[1]

هي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية، سواء الواردات أو الصادرات، وتعتبر الرسوم الجمركية على الصادرات نادرة نسيبا، ولذلك فعادة ما يطلق تعبير الرسوم الجمركية على الرسوم المفروضة على الواردات، وتعتبر أكثر النظم إتباعا وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري.

ويمكن التمييز بين نوعين من الضرائب والرسوم الجمركية أولها الرسوم الجمركية على أساسها كيفية تقديرها ورسوم جمركية على أساس الهدف من فرضها.

**1- على أساس كيفية تقديرها:** توجد على هذا الأساس أربعة رسوم جمركية والتي تتمثل في:[2]

- **الرسوم القيمية** :تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض نسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة دون تمييز.
- **الرسوم النوعية** تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة.
- **الرسوم المركبة:** تتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية والرسوم القيمية حيث تفرض كنسب مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة وهي رسوم لغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.
- **الرسوم الاسمية** :وهدفها هو إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفع الرسم.

---

1- السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 186.

2- محمود يونس، علي نجار، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية،المرجع السابق، ص 174.

**2- على أساس الهدف من فرضها:** و نميز هنا بين نوعين من الرسوم وهي:[1]

- **الرسوم المالية** :تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.
- **الرسوم الحمائية** :تفرض بغرض الحد من المنافسة الخارجية.

**ثانيا: الإعانات** :هي وسيلة تسعى من خلالها السلطات الاقتصادية إلى التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلعة محليا ودوليا من خلال تقليل تكلفتها الحدية بالنسبة للمنتج المحلي، بغرض تشجيعه على زيادة إنتاجها، وقد يتخذ شكل الإعانات إعفاءات ضريبية أو منحها مبالغ مباشرة لكي تصبح أسعارها أكثر قدرة على التنافس سواء في السوق المحلية أو الدولية. [2]

**ثالثا: الإغراق** :هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة لتغطية الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، إذا شعرت الدولة بهذا الخطر فإنها تفرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد نهائيا[3] .

ونميز بين ثلاثة حالات للإغراق هي: [4]

**1- الإغراق الطارئ** :تلجأ إليه الدولة عندما يحصل فائض لديها في سلعة معينة فتقوم بتسويقها في الخارج بدلا من إتلافها وتتحمل خسارة عالية.

**2- الإغراق قصير الأجل** :يتم بغية تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة المصدرة مثل تخفيض الأسعار في الأسواق الخارجية بهدف المحافظة على الوضع التنافسي.

**3- الإغراق الدائم أو المستمر** :هو نوع من الإغراق يفترض وجود احتكار في السوق المحلية.

**4- تخفيض سعر الصرف** :يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية ورفعا للأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[5]

---

1- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، المرجع السابق ص46.
2- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص230.
3- جاسم محمد منصور، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص16 .
4- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، المرجع السابق، ص315
5- كامل البكري, الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، المرجع السابق، ص 120

**الفرع الثاني :الوسائل الكمية:** يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

**أولا: نظام الحصص** :يقصد به فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية معينة بحيث تحدد الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها، ومن بين الأسباب التي تدفع أي دولة لانتهاج نظام الحصص هو أن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى مع ظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة، وبالتالي تعدل من طرق انتهاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب بالإضافة إلى أنه قد يكون نظام الحصص واضح من النظام السعري الذي قد يشوبه بعض الغموض.

**ثانيا: تراخيص الاستيراد** :يقصد بها أنه لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على إذن من السلطة العامة، فهو بمثابة تصريح للتاجر باستيراد سلعة معنية في حدود الحصة المقررة في هذا الترخيص، وعادة ما يكمل نظام تراخيص الاستيراد نظام الحصص .

**الفرع الثالث :الوسائل التنظيمية:**

و هي التي تتعلق بنظم الهيكل الذي تتحقق في داخله الصادرات الدولية و تشمل ما يلي: [2]

**أولا: المعاهدات التجارية** :وهي اتفاق تعقده الدولة مع دولة أخرى من خلال وزارتها الخارجية الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما.

**ثانيا: التكتلات الاقتصادية** :تنشأ هذه التكتلات كنوع من تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول.

**ثالثا: اتفاقيات الدفع** :تتعلق بالدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف وتتقيد بتحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، فهي تنظم كيفية أداء الديون والحقوق الناتجة عن العلاقات التجارية والمالية بين الدولتين وتتضمن كذلك تحديد العملة والصرف.

**رابعا: الاتفاقيات التجارية** :هي تعاقد في موجبه أمور تفصيلية تتكلف بالتبادل التجاري بين دولتين، وقد يعقد الاتفاق التجاري على أساس معاهدة تجارية سابقة، ويتميز الاتفاق التجاري على المعاهدة التجارية بقصر مدته حيث عادة ما يفصله سنة واحدة.

---

1- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 306.

2- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص146

**الفرع الرابع :وسائل المنع الحظر:** [2]

المقصود بوسائل المنع والحظر أن الدولة تحظر أو تمنع التعامل مع الخارج، ومن هنا تبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وفي جميعها يعتبر الحظر أو المنع نظاما أو أداة للحماية يقدر ما يعتبر نظاما لإلقاء التبادل الدولي ولهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية.

ونميز بين نوعين من وسائل المنع والحظر:

**أولا: الحظر الكلي** :هو أن الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج ومعنى ذلك أن الدولة تريد أن تحقق الاكتفاء الذاتي.

**ثانيا: الحظر الجزئي** :هو أن تمنع الدولة التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية.

**المبحث الثاني: أثر الحواجز الجمركية والحواجز الغير الجمركية على التجارة الخارجية**

عرفت السنوات الأخيرة التوقيع على عدد معتبر من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مما أدى إلى وضع القواعد الأساسية لتحرير الأسواق العالمية، ليسهم بشكل كبير في تخفيض تاريخي للقيود وإجراءات الحماية الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات. ولكن لا يشير انخفاض مستوى الرسوم الجمركية على امتداد تطور النظام التجاري الدولي إلى نهاية سياسات الحماية التجارية. ففي الوقت، الذي عرف فيه العالم انخفاضاً معتبراً في مستوى التعريفات الجمركية على حركة تبادل السلع والبضائع، تزايد عدد وأثر عوامل أخرى أكثر تقييداً للشركات المصدِّرة والمستوردة على حد سواء وخاصة في البلدان النامية، نذكر منها على الخصوص الحواجز أو التدابير غير الجمركية (غير التعريفية) التي أصبحت مخرجاً للعديد من البلدان، من أجل الالتفاف على قاعدة "التبادل الحر"، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي بني عليها النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف [1].

---

1- جاسم محمد منصور، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص170

2- زايري بلقاسم، الحواجز الغير جمركية وتأثيرها في تكاليف التجارة في ظل الاتفاقية الأفريقية للتبادل الحر – جامعة وهران – الجزائر، 15 سبتمبر2002

**المطلب الأول: ماهية الحواجز الجمركية**

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الحواجز الجمركية ومزايا وعيوب فرضها.

**أولا :تعريف الحواجز الجمركية :**[1]

يطلق هذا الاصطلاح على معنيين : الأول، القيود الجمركية التي تفرضها الدولة بمختلف أنواعها على تصدير واستيراد السلع والخدمات، مثل الرسوم الجمركية أو الاجراءات الإدارية التي تطبقها مصلحة الجمارك ..إلخ.

أما المعنى الثاني فيشير إلى مراكز التفتيش الجمركي والحصون والأسلاك التي تقيمها الدول على حدودها بنية مراقبة الصادرات والواردات واستيفاء الرسوم الجمركية عنها. ولقد لأت أكثر الدول الحديثة إلى إقامة هذه الحواجز بالمعنيين والعناية بها لتحصيل الرسم الجمركي الذي يعتبر من أهم الموارد في ميزانية بعض الدول ومنع لتهريب البضائع والعملة والمواد المحظور حملها واستيرادها أو تصديرها.

وعلى الرغم من وجود الحواجز الجمركية فقد ازدادت العلاقات التجارية بين الدول ازديادا كبيرا لأن أية دولة لا تستطيع الاعتماد على أن تعتمد على أنواع الموارد الموجودة لديها لإشباع كل حاجاتها إذ تظل كل دولة مهما بلغت مواردها محتاجة لأنواع من السلع لا تنتجها بمواردها، مما يجعلها جميعا محتاجة إلى التجارة الخارجية، أي للتبادل مع البلاد الأخرى.

**ثانيا : ما هي المزايا والعيوب في فرض الرسوم الجمركية؟**

**1- المزايا:**

- تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية غير العادلة.
- تزيد من دخل الحكومة من خلال جمع الرسوم الجمركية.
- تعزز الاستقلالية الاقتصادية للدولة وتقلل من الاعتماد على الواردات.
- يمكن استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للتحفيز على الاستثمار في الصناعات المحلية.

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لينان، ص588.

**2- العيوب:**

- قد تؤدي إلى زيادة تكلفة المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار للمستهلكين.

- قد تؤدي إلى حدوث تصعيد للحرب التجارية بين الدول.

- قد تؤدي إلى تقليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة.

- قد تؤدي إلى زيادة التهريب والتجارة غير القانونية.

**المطلب الثاني: ماهية الحواجز غير الجمركية**

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الحواجز غير الجمركية وتاريخها.

**الفرع الأول :تعريف الحواجز غير الجمركية**[1]

الحاجز غير الجمركي بأنه «أي حاجز يوضع أمام التجارة الدولية ولا يكون لا رسوم استيراد ولا رسوم تصدير. قد تتخذ هذه الحواجز هيئة حصص استيراد أو إعانات أو مماطلات جمركية أو حواجز تقنية أو نظم أخرى تمنع التجارة أو تعيقها». وفقًا لمنظمة التجارة العالمية، تشمل الحواجز التجارية غير الجمركية تراخيص الاستيراد وقواعد تقييم البضائع في الجمارك وعمليات التفتيش قبل الشحن وقواعد بلد المنشأ («صُنعت في») وتدابير الاستثمار المعدة للتجارة.

و يمكن الإشارة إلى الحواجز غير الجمركية على أنها شكل جديد من أشكال الحماية التي حلت محل الرسوم كشكل قديم من أشكال الحماية، في ظل الحاجة إلى حماية الصناعات الحساسة، وكذلك في ظل توفر مجموعة واسعة من القيود التجارية المتاحة لحكومات الدول الصناعية، التي تجد نفسها مجبرة على اللجوء إلى استخدام الحواجز غير الجمركية، ووضع عوائق خطيرة أمام التجارة الدولية والنمو الاقتصادي العالمي.

1- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/26/02/2024.04:00.

**الفرع الثاني: تاريخها**

الانتقال من الرسوم الجمركية إلى الحواجز غير الجمركية:1

أحد أسباب انتقال البلدان الصناعية من الرسوم الجمركية إلى الحواجز غير الجمركية هو حقيقة أن للبلدان المتقدمة مصادر دخل غير الرسوم. تاريخيًا، يجب على الحكومات الحصول على التمويل لتأسيس الدولة القومية، وقد كانت تحصل عليه من خلال إدخال الرسوم الجمركية، وهو ما يفسر حقيقة أن معظم البلدان النامية ما تزال تعتمد على الرسوم الجمركية وسيلة لتمويل إنفاقها. يمكن للبلدان المتقدمة تحمل عدم الاعتماد على الرسوم، وفي نفس الوقت تطوير الحواجز غير الجمركية لتنظيم التجارة الدولية. أما السبب الثاني للانتقال إلى الحواجز غير الجمركية فهو إمكانية استخدام هذه الحواجز لدعم الصناعات الضعيفة أو تعويض الصناعات التي تأثرت سلبًا من تخفيض الرسوم الجمركية. السبب الثالث لارتفاع شعبية الحواجز غير الجمركية هو قدرة مجموعات الضغط على التأثير على العملية في ظل غياب فرص الحصول على دعم الحكومة لفرض الرسوم الجمركية.

يمكننا أن نقول إن الحواجز غير الجمركية هي بصفة عامة التدابير والإجراءات والتنظيمات التجارية كلها، باستثناء التعريفة الجمركية القادرة على الحد من تدفقات التجارة الخارجية، وتعديل السعر و/أو كميات السلع والخدمات المتبادلة وتخفيض الدخل الحقيقي. ولقد ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى تصنيف القيود غير التعريفية تبعاً لطريقة تطبيقها وأهدافها أو تأثيرها الاقتصادي وذلك من أجل تسهيل عملية السيطرة عليها وتحليل أثرها في وضعية التجارة الدولية.

1- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/26/02/2024.04:00.

**المطلب الثالث: أثر الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية**

كانت الحواجز الجمركية و غير جمركية موضوع مناقشة لسنوات، إنه شكل من أشكال القيود التي تستخدمها البلدان لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، ومع ذلك فإن استخدام الحواجز التجارية كان دائماً موضوع نقاش بين الاقتصاديين، يجادل البعض بأن الحواجز التجارية يمكن أن تساعد البلدان على تحقيق أهداف اقتصادية، بينما يدعي آخرون أنه يمكن أن يكون له نتائج عكسية. إن استخدام الحواجز التجارية هو سيف ذو حدين، حيث يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على التجارة العالمية. في هذا المطلب سوف نستكشف تأثير الحواجز الجمركية وغير جمركية على التجارة العالمية.1

**أولا: التأثيرات الإيجابية**

**1.حماية الصناعات المحلية**

يمكن للحواجز حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. عندما تحد البلدان من الواردات، فإنها تحمي صناعاتها المحلية بشكل أساسي من المنافسة الأجنبية. هذا، بدوره، يمكن أن يساعد تلك الصناعات على النمو والتطور. على سبيل المثال، فرضت حكومة الولايات المتحدة تعريفة على واردات الفولاذ الأجنبية في عام 2002 لحماية صناعة الصلب المحلي. أدى ذلك إلى زيادة سعر الصلب، مما جعلها أكثر ربحية لشركات الصلب الأمريكية لإنتاج الصلب.

**2. خلق فرص العمل:**

أحد التأثير الإيجابي المحتمل للحواجز هو خلق فرص العمل. عندما تحد الدول الواردات، فإنها تحمي الصناعات المحلية بشكل أساسي. هذا، بدوره، يمكن أن يؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة للمواطنين. على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة مؤخراً تعريفة على واردات الصلب والألمنيوم. وقد تم ذلك بقصد حماية صناعات الصلب والألومنيوم المحلي. في حين أن هذا قد يؤدي إلى خلق فرص العمل وحماية الصناعات المحلية، فإنه سيؤدي أيضاً إلى زيادة في أسعار المستهلكين.

1- https://fastercapital.com/arabpreneur/.25/02/2024. 02:00.

### 3. الحد من العجز التجاري

يمكن أيضاً استخدام الحواجز لتقليل العجز التجاري. يحدث عجز تجاري عندما يستورد البلد المزيد من السلع والخدمات أكثر من تصديره. من خلال فرض التعريفة الجمركية أو غيرها من الحواجز التجارية على الواردات، يمكن للبلد أن يقلل من كمية السلع الأجنبية التي تشتريها، والتي يمكن أن تساعد في تقليل العجز التجاري. على سبيل المثال، فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعريفة على الواردات الصينية في عام 2018 لتقليل العجز التجاري مع الصين.

**ثانيا: التأثيرات السلبية**

### 1. انخفاض في التجارة:

ما يؤدي الحواجز إلى انخفاض في التجارة بين البلدان. عندما تفرض البلدان التعريفات أو الحصص على الواردات، يصبح من الصعب على الشركات الأجنبية بيع منتجاتها في هذا البلد. هذا، بدوره، يؤدي إلى انخفاض في كمية السلع والخدمات التي يتم تداولها بين البلدين.

### 2. انخفاض في النمو الاقتصادي:

يمكن أن يؤدي الحواجز أيضاً إلى انخفاض في النمو الاقتصادي. عندما تفرض البلدان الحواجز التجارية، فإنها تحد بشكل أساسي من وصولها إلى السوق العالمية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي، والذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.

### 3. زيادة في أسعار المستهلكين:

واحدة من العيوب الرئيسية للحواجز هي أنها يمكن أن تزيد من أسعار السلع والخدمات هذا لأنه عندما يتم فرض التعريفات أو الحواجز التجارية الأخرى على الواردات، تزداد للمستهلكين تكلفة استيراد البضائع. هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين الذين يشترون تلك السلع. على سبيل المثال، إذا فرضت حكومة الولايات المتحدة تعريفة على السيارات الأجنبية، فإن سعر تلك السيارات سيزداد للمستهلكين الأمريكيين.

**4. الانتقام من الشركاء التجاريين:**

عيب آخر للحواجز هو أنها يمكن أن تؤدي إلى الانتقام من الشركاء التجاريين. عندما تفرض بلد ما الحواجز التجارية على بلد آخر، يجوز للبلد الآخر أن يستجيب بفرض الحواجز التجارية الخاصة بها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى حرب تجارية، حيث يفرض كلا البلدين تعريفة أعلى بشكل متزايد على سلع بعضهما البعض. على سبيل المثال، في عام 2018، فرضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، وردت الصين بفرض تعريفة خاصة بها على البضائع الأمريكية.

باختصار، الحواجز لها آثار إيجابية وسلبية على التجارة العالمية. في حين يمكنهم حماية الصناعات المحلية وخلق فرص عمل وتقليل العجز التجاري، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انخفاض في التجارة، وانخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة في أسعار المستهلكين والانتقام من الشركاء التجاريين، لذلك من المهم للحكومات أن تفكر بعناية في إيجابيات وسلبيات الحواجز التجارية قبل تنفيذها.

**خلاصة الفصل الثاني**

تعتبر السياسة التجارية مجموعة الإجراءات والتشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية، ومنه يمكن القول أن الدولة تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات هذه التنمية و أن تكون ما بين سياسة التقييد والتحرير لتخدم مصالحها العامة وحماية اقتصادها الوطني من المؤثرات الخارجية، وتستعمل لذلك حواجز جمركية كالرسوم الجمركية، وحواجز غير جمركية كالحصص، ويختلف أثر الحواجز على الاقتصاد الوطني من دولة إلى أخرى، ومن ثم أثره على الاقتصاد الدولي بصفة عامة، فالحواجز هي قضية مثيرة للجدل، وتختلف الآراء مع كل من الفوائد والعيوب على التجارة الخارجية. في حين يمكنهم حماية الصناعات المحلية وتعزيز الأمن القومي، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انخفاض المنافسة وارتفاع أسعار المستهلكين، من المهم على سلطات الدولة أن تزن التكاليف والفوائد بعناية قبل فرض الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية.

# الجانب التطبيقي

# الفصل الثالث:

# دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية مع دول شمال افريقيا

**تمهيد**

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها خصوصا في الأونة الأخيرة لأجل الخروج من التبعية للمحروقات والتقليل من خطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، حيث قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز صادراتها خارج المحروقات في الأسواق الدولية.

ونظرا للمشاكل السياسية الداخلية في ليبيا وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية، لذلك تم دراسة دور هذه الاتفاقيات في التجارة الخارجية الجزائرية مع دول العربية عموما و الجزائرية التونسية خصوصا بدلا من دراستها مع دول شمال افريقيا.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين والمتمثلين فيما يلي:

**المبحث الأول: الإتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول العربية**

**المبحث الثاني: الإتفاقيات التجارية الثنائية الجزائرية التونسية**

## المبحث الأول: الإتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول العربية [1]

الاتفاقيات التجارية الدولية تلعب دورا هاما في تعزيز التجارة العابرة للحدود وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. تساعد في تحديد قواعد التبادل التجاري وتعزز الاستقرار الاقتصادي عبر توفير إطار قانوني وتنظيمي للعلاقات التجارية الدولية. تسهم أيضا في تقليل التحيزات التجارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل.

### المطلب الأول :نبذة تاريخية عن منطقة التبادل العربي الحر

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

أعاد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995.

في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996، تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتداءًا من جانفي 1998.

تم تبني هذا المشروع في 1997، و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداءًا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب % 10 كل سنة.

---

1- وزارة التجارة وترقية الصادرات :

https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

تم الانتهاء من تحقيق و وضع هذه المنطقة في الفاتح من جانفي 2005 و من وقتها والمنتجات العربية المنشأ يتم تبادلها وتخضع للإعفاء التام من الحقوق الجمركية . في شهر أوت 2004 أعلن رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن المصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية. تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008.

بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة. المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداءًا من 01 جانفي 2009 تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة و كذا الأمانة العامة للجامعة العربية. تتولى ( لجنة التقييم والمتابعة التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و التي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.

**المطلب الثاني : التبادل التجاري بين الجزائر و دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**

تأتي اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر في المرتبة الثانية من مجموع الاتفاقيات التجارية من حيث نسبة المعاملات التجارية ، والجدول الموالي يبين التبادل التجاري والميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال سنتي 2008 و 2019.

**الجدول 3: التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال 2008 و2019**

(الوحدة ألف الدولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | | | الميزان التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر | الاجمالية | المحروقات | خارج المحروقات | مع المحروقات | خارج المحروقات |
| 2008 | 1 859 648 | 2 353 095 | 2 160 129 | 192 966 | 493 447 | -1 666 682 |
| *2019 | 2 557 089 | 2 993 286 | 2 698 888 | 294 398 | 436 197 | -2 262 691 |

***من منطلق ترجيحي.**

**المصدر**:https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx 01/05/202417:36

يلاحظ من الجدول، أن المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ضعيفة جدا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، كما أن قيمة الواردات من دول المنطقة ارتفعت في سنة 2019 مقارنة بسنة 2008 ، حيث انتقلت من 1,859 مليار دولار إلى 2,557 مليار دولار وكذلك ارتفعت الصادرات من 2,353 مليار دولار سنة 2004 إلى 2,993 مليار دولار في سنة 2019. أما الميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، سجل فائضا ناتجا عن زيادة في كل من صادرات المحروقات وخارج المحروقات إلى دول المنطقة، وباستثناء صادرات المحروقات في حساب رصيد الميزان التجاري يظهر العجز، وهذا ما يؤكد التبعية لقطاع المحروقات وعدم استغلال الاتفاقية التجارية في التصدير.

**المبحث الثاني: الإتفاقيات التجارية الثنائية الجزائرية التونسية 1**

الاتفاقيات التجارية الجزائرية التونسية هي ناتج تشابك المصالح وتطوير علاقات التعاون والشراكة بينهما

**المطلب الاول :الاتفاق التجاري الجزائري تونسي:**

و تسعى كل من الدولتين الجزائر وتونس لتطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز عوامل التكامل والاندماج بين إقتصادياتهما، وإيمانا منهما بأهمية ترقية المبادلات التجارية بين البلدين و وضع صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلدين على الساحتين الجهوية والدولية. واتفقت الحكومة الجزائرية والتونسية على ما يأتي:

**أولا: تعاريف:**

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالعبارات أدناه:

**1- الرسوم الجمركية و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل**

- **الرسوم الجمركية:**

يقصد بالحقوق الرسوم الجمركية كل الرسوم المبينة في التعريفة الجمركية المطبقة في كلا البلدين، والتي تفرضها توظفها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة.

- **الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل:**

يقصد بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كل الرسوم والضرائب الأخرى كيفما كانت تسميتها والتي يفرضها (يوظفها) أحد الطرفين المتعاقدين على السلع والمنتوجات المستوردة دون أن تشمل منتجاته الوطنية.

**2- القيود غير جمركية:**

كافة التدابير والإجراءات الإدارية والمالية والتقنية التقييدية أو التمييزية التي قد يتخذها أحد الطرفين المتعاقدين لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، قصد الحد من مستورداته من بلد الطرف الآخر.

---

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 | اتفاقيات واتفاقات دولية

https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010012.pdf

**ثانيا: الأهداف و النظام التعريفي للمبادلات**

**أ–** يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

**ب–** في إطار العمل بأحكام هذا الاتفاق، يعمل الطرفان المتعاقدان عند إعداد قوائم السلع والمنتوجات بجدول التعريفة الجمركية للنظام المنسق (SH) لتعيين وتصنيف السلع والمنتوجات المتبادلة بين بلديهما.

**ج– 1–** يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي الواردة في القائمتين (ج 1) و (د 1) الملحقتين بهذا الاتفاق من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

**2–** تتضمن القائمة (ج 1) المنتجات ذات المنشأ التونسي والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي الجزائري.

**3–** تتضمن القائمة (د 1) المنتجات ذات المنشأ الجزائري والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي التونسي.

**4–** يتعهد الجات الجزائري يمنح تخفيضات بنسبة 40%من الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات الواردة في القائمة (ج 2) التي تتضمن المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي.

**5–** تعتبر هذه القوائم جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

**ثالثا: إجراءات التجارة الخارجية**

1- يلتزم الطرفان المتعاقدان بإزالة جميع القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد ولا يجوز لهما فرض أية قيود جديدة غير جمركية، بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

2- تخضع جميع السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين إلى قوانين الحجر الزراعي والبيطري والقوانين الأمنية والصحية والقوانين المتعلقة بحماية الأخلاق والدين والنظام العام والتراث الوطني والتاريخي والفني والمعالم الأثرية وحماية البيئة المعمول بها في كلا البلدين .

لا يجوز استخدام هذه القوانين والإجراءات كقيود و كحواجز غير مباشرة لتقييد المبادلات الجارية بين البلدين.

3- لا تسري الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في هذا الاتفاق على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين والمصدرة المباشرة إلى بلد الطرف الآخر أو المستوردة من بلد آخر.

4- يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون بين الهيئات والمؤسسات المعنية باعتماد المقاييس والمعايير والمواصفات التقنية وحماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية في كلا البلدين والتنسيق فيما بينها قصد إيجاد الصيغ العملية الملائمة لتسهيل تبادل المنتجات ذات المنشأ بين البلدين.

كما تعمل هذه الهيئات والمؤسسات على جعل القوانين والأنظمة المتعلقة بالمواصفات التقنية والمقاييس المعتمدة في كلا البلدين منسجمة أو متقاربة .

يحدد محتوى وشكل هذا التعاون في بروتوكول يبرم لاحقا بين الهيئات المعنية .

يعمل الطرفان المتعاقدان على الاعتراف المتبادل بتقييم مطابقة المواصفات والمقاييس التقنية المعتمدة من قبل الطرفين المتعاقدين عن طريق عقد اتفاقيات بين الهيئات والمؤسسات المعنية في كلا البلدين.

5- يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع المشاركة في المعارض التي تقام في بلد الطرف الآخر وإقامة المعارض المتخصصة في كلا البلدين، طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من تونس والجزائر.

6- تجري تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدين طبقا لقوانين الصرف المعمول بها في كل منهما ولأحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكون البلدان طرفا فيها.

**المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس:**

سنتناول في هذا المطلب التبادل التجاري بين الجزائر وتونس خلال فترتين مختلفتين كالآتي:

الفترة الأولى خلال 2013 و 2019 ، أما الفترة الثانية خلال 2021 و 2023. بالإشارة إلى أن الفترة خلال 2020 والنصف الأول من سنة 2021 شهدت انخفاضا في المستوى الكلي في حجم التجارة الدولية بسبب جائحة كورونا، أما النصف الثاني من سنة 2021 بداية التعافي في معدلات التجارة الدولية.

**أولا: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس خلال 2013 و2019**

**الجدول 4: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس 2013 و2019**

(الوحدة ألف الدولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | | | الميزان التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تونس | الاجمالية | المحروقات | خارج المحروقات | مع المحروقات | خارج المحروقات |
| 2013 | 489 216 | 1 649 047 | 1 606 747 | 42 300 | 1 159 831 | -446 916 |
| 2019 | 396 526 | 1 432 404 | 1 322 893 | 109 511 | 1 035 878 | -287 015 |

مصدر: https://www.tredmap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))Index.aspx 01/05/2024 17:36

من خلال الجدول، يتبين لنا انخفاض في واردات الجزائر من تونس خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2013 حيث تراجع من 0.489 مليار دولار إلى 0.396 مليار دولار، وسجلت أيضا الصادرات تراجعا خلال سنة 2019 رغم الزيادة الطفيفة في قيمة الصادرات خارج المحروقات وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة للميزان التجاري فسجل فائضا رغم التراجع الطفيف في قيمته وباستثناء قيمة صادرات المحروقات يظهر العجز في الميزان التجاري وهذا ما يؤكد عدم الاستغلال الجيد لمزايا الاتفاق التجاري التفاضلي في زيادة قيمة الصادرات خارج المحروقات.

**ثانيا: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس خلال 2021 و 2023**

- بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس 1.2 مليار دولار في عام 2021، حيث بلغت صادرات الجزائر لتونس 946 مليون دولار بينما بلغت صادرات تونس للجزائر237 مليون دولار.
- سجلت الصادرات الجزائرية ضمن هذا الاتفاق قفزة نوعية بقيمة ارتفاع 24.7 % سنة واحدة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وحجم تبادل بقيمة 1.7 مليار دولار منها 1.3 مليار صادرات جزائرية الى تونس سنة 2022.

- وقد تطور التبادل التجاري بين تونس والجزائر، خلال 8 أشهر الأولى من 2023، بنسبة 58 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2022 في حين يسعى الجانبان حاليا، الى مزيد التقارب من خلال تنظيم المنتدى الاقتصادي المشترك التونسي الجزائري.

**خلاصة الفصل الثالث :**

في الختام، يمكن القول إن الاتفاقيات التجارية الدولية تلعب دورا حيويا في تشجيع التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول .توفر هذه الاتفاقيات إطارا قانونيا لحماية حقوق الأطراف وتعزز التعاون الدولي .ومع ذلك، يتطلب النجاح في هذا السياق تفهما عميقا للقوانين الدولية والتحديات التي قد تواجه الأطراف. مما يتعين على الدول والشركات الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقيات بنية جادة ومستدامة لضمان تعزيز التبادل التجاري وتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية.

# المراجع

## مذكرات:


1- حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي،" المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2، 2011-2012، ص ص 13، 14.

2- نور الهدى بالحاج،"أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر (2009/2000)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014، ص28

3- أحلام أوصيف، ريمة قادر،"آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر–دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي( وكالة الوادي")، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945قالمة، الجزائر، 2018-2019،ص13 ، 14

4- وهيبة صوطة، راوية قالمي،"آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة للفترة ( 2010-2016)،")، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2017-2018، ص ص07، 08

5- مكناسي فاطمة الزهراء، عمير إيمان "الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية " دراسة حالة الاعتماد المستندي – بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة قالمة 821، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، **جامعة 8 ماي 1945 قالمة** الجزائر 2020-2021، ص ص ص32-33-34.


## كتب:


1- فؤاد مُحَمَّد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر، 1995، ص ص12- 19.

2- موسى نوري شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 15، 17

3- مُحَمَّد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،1989، ص 10

4- حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 2002، ص 13، 34، 58

5- عطا الله، علي الزبون: التجارة الخارجية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 9.

6- جمال، جويدان الجميل :التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص11

7- موسى، سعيد مطر وآخرون :التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص .ص:13-14

8- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص343

9- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 07، 38، 68.

10-رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16

11-عبد الرحمن يسري و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 10،11

12-رضا عبد السلام،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2010، ص 37

13-أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي،"الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2007، ص70 ، 71

14-حسن خلف فليح،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر الطبعة الثانية، الأردن، ص 56، 82، 87.

15-حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر1996، ص61، 64.

16-سامي خليل، الاقتصاد الدولي دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2001، ص ص70 ، 71.

17-جمال جويدان الجمل،"التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص10، 14.

18-أشرف العدلي،"التجارة الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص77 .

19-كامل بكري،"الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص47 .

20-عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، مصر 1992، ص 48.

21-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،"أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص ص 106، 107، 230.

22-سامي عفيفي حاتم،"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر،2005، ص ص 92.93

23-يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر2009، ص84

24-محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص23.

25-عبد الحميد عبد المطلب،"السياسات الاقتصادية على مستوى تحليل جزئي"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص124.

26-محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص312.

27-جودة عبدالخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص19.

28-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص10، 46، 123، 280.

29-السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص173 ، 186.

30-مصطفى رشيد شيخة، المعاملات الاقتصادية الدولية :دراسة الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص 68، 73.

31-جاسم محمد منصور، التجارة الخارجية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص16، 127، 128، 170.

32-زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي :نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 117، 146، 280، 306.

33-محمود يونس، علي نجار، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 165، 174

34-محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص304، 315

35-كامل البكري, الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل , الدار الجامعية للنشر و التوزيع , الإسكندرية , مصر, 2000 , ص85، 120.

36-زايري بلقاسم، الحواجز الغير جمركية وتأثيرها في تكاليف التجارة في ظل الاتفاقية الأفريقية للتبادل الحر - جامعة وهران – الجزائر، 15 سبتمبر2002

37-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سي

38-اسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص588.

39-عبد الخالق جودة،"الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص48.

## مواقع:

1- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/26/02/2024.04:00.

2- https://fastercapital.com/arabpreneur/.25/02/2024. 02:00.

3- https://www.trademap.org/(X(1)S(px2ct355qrx1ba2yooqifime))/Index.aspx 01/05/2024. 17:36

4- وزارة التجارة وترقية الصادرات :
https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 | اتفاقيات واتفاقات دولية

https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010012.pdf

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة**

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي يُنبني عليها اقتصاد دولة كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية هي عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تقويم الاقتصاد الوطني، إذ يعبر عنها من خلال صادراتها ووارداتها التي تسعى الدول لتحقيق التوازن بينهما.

حين ننظر الى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة، نجد ان الجزائر تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل التجاري الدولي، فانفتاحها على الخارج جعلها تستند على التصدير كمصدر للعملة الصعبة ووسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يدعو لنظام تجاري دولي قائم على تحرير التجارة. فالجزائر اليوم تسعى لترقية صادراتها وحمايتها من منافسة السلع الأجنبية بواسطة وسيلة حماية التجارة الخارجية، والمتمثلة في الرسوم الجمركية ونظام الحصص للسلع المستوردة.

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم والتي تدعو الى الحرية التجارية بين الدول، وإزالة كافة سبل الحماية والعراقيل والقيود التجارية، أصبحت الجزائر تسعى الى زيادة جهودها في تخفيف القيود على التجارة الخارجية ، فهي تعتمد على معدلات رسوم جمركية متغيرة تعمل على تخفيضها بين فترة وأخرى بالنسبة لبعض السلع وذلك بما يلائم سياسة التحرير، كما تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات من اجل الوصول المعدلات نمو مثالية، تسمح لها بالدخول الى الأسواق العالمية.

**نتائج الدراسة**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

- التجارة الخارجية هي تلك المبادلات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال لأغراض الاستثمار بين مختلف دول العالم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.
- السياسات التجارية هي تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على حجم ونوعية الصادرات والواردات باستخدام أدوات مناسبة لتحقيق أهداف معينة. وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

- يمكن أن يكون للحواجز التجارية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد العالمي، بحيث في حين يمكن استخدامها لحماية الصناعات المحلية وتحقيق أهداف السياسة، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى انخفاض المنافسة وارتفاع أسعار المستهلكين من المهم النظر بعناية في تكاليف وفوائد الحواجز قبل تنفيذها. وهذا ما يدعم الفرضية الثالثة.
- توصلت الدراسة إلى أن الاتفاق التجاري الجزائري التونسي يلعب دورا إيجابيا في تسهيل والسباب التبادل التجاري للبلدين رغم المعوقات والإجراءات غير جمركية التي تحد من زيادة فاعليته. وهذا ما يعزز الفرضية الرابعة.

**التوصيات:**

بعد صحة الفرضيات وإستخلاص النتائج يمكننا إقتراح مجموعة من التوصيات هي:

- لتحقيق سياسة اقتصادية تنعكس بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي، لا يتوقف على إجراءات وتدابير تنظيمية، ومعاهدات دولية، وانما يتوقف على سياسات تؤدي إلى زيادة الإنتاج في والنوعية المطلوبين على الصعيد الداخلي والخارجي.
- تنمية القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي لزيادة صادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد على النفط فقط.
- ان تقوم السلطة بوضع سياسات تجارية بما يلائم ظروفها الاقتصادية والتجارية، وليس حسب ما تمليه عليها المنظمات العالمية والدول التي تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها .
- محاولة الدمج بين الأساليب الحمائية والتحررية لتحقيق المصلحة الوطنية ومصلحة قطاع التجارة الخارجية.
- العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية وتسيير الإجراءات التجارية.

**آفاق الدراسة**

انطلاقا من موضوعنا هذا يمكن أن تتبادر إلى الذهن جملة من الأسئلة التي تندرج ضمن نفس إطار البحث تكون بمثابة انطلاقة لدراسات أخرى نبرزها على النحو التالي:

- ماهو تأثير زيادة استخدام الحواجز غير الجمركية على حجم التجارة الخارجية في منطقة شمال افريقيا؟
- كيف يمكن للتحديات التي تفرضها الحواجز غير الجمركية أن تأثر على نمو اقتصادات في تلك الدول؟
- ماهي الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لمواجهة والتعامل مع الحواجز غير الجمركية؟
- هل هناك تطورات جديدة في استخدام الحواجز غير الجمركية تستحق الدراسة والتحليل؟